وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الإخوة منتوري- قسنطينة
كلية الحقوق

مطبوعة بيداغوجية في مقياس

تقنيات إعداد البحوث والمذكرات

محاضرات مقدمة لطلبة السنة الثانية ماستر تخصص قانون تأمينات

من إعداد الأستاذة:د. عبيد ريم
أستاذة محاضرة –أ-

السنة الجامعية 2021-2022

مقدمة:

يمثل البحث العلمي أهمية كبيرة في تحقيق التقدم والتفوق بكافة المستويات وذلك من خلال الاعتماد على أسس ومناهج ووسائل وأدوات خاصة به تساعد على حل المشاكل التي تعترض أي ميدان، ذلك أن إحداث أي نهضة فكرية في أي مجتمع تفرض عليه الاهتمام بالبحث العلمي باعتباره مصدرا من مصادر المعرفة.

كما أن للبحث العلمي دورا في تطوير حياة الإنسانية من خلال التنقيب على الحقائق التي يستفيد منها الإنسان في التغلب على العقبات التي تعترض تقدمه في جميع مجالات الحياة، بالإضافة إلى تفسير الظواهر الطبيعية ومحاولة وضع قوانين تسخرها لخدمة الانسان وتمكنه من تفادي الأضرار أو التقليل منها.

وعليه وجب أن يتوفر للباحث المناخ الملائم للإبداع والتألق بالإضافة للمصادر، والمراجع، والمعامل والمخابر، وميادين التجريب التي يستنبط منها الحقائق والبراهين، كما وجب أيضا توفير الإطار الزمني والمكاني المناسبين للموضوع والباحث لما يتطلبه البحث العلمي من تحكم وانتباه وتركيز وعزلة علمية.

فبعد إتمام المرحلة التحضيرية في البحث والمتمثلة في اختيار الموضوع وجمع المصادر والمراجع، والقراءة والتفكير والتقسيم الأولي للموضوع ومرحلة جمع وتخزين المعلومات، تأتي المرحلة الأخيرة وهي مرحلة صياغة وكتابة البحث في صورة نهائية.

وتتجسد عملية كتابة البحث في تحرير نتائج الدراسة وفقا لقواعد وأساليب وإجراءات منهجية وعملية دقيقة، حتى يتم إخراجه بطريقة واضحة وسليمة للقارئ بهدف إقناعه بمضمون البحث العلمي المنجز.

وكثيرا ما يصطدم الباحث المبتدئ وطلبة الجامعة في مرحلة إعدادهم لمذكراتهم بافتقارهم للجوانب التقنية والمنهجية التي تمكنهم من تنظيم معلوماتهم وإخراجها في قالب علمي مقبول من الناحية المنهجية سواء من حيث الشكل أو المضمون، وعليه تم إعداد هذه المطبوعة البيداغوجية التي تتضمن تقنيات إعداد البحوث والمذكرات في صورة مبسطة وعملية من خلال التطرق إلى عناصر البحث المكتوب وفقا للترتيب التالي:

المبحث الأول: تصميم خطة البحث.

المبحث الثاني: المقدمة.

المبحث الثالث: متن البحث.

المبحث الرابع: الخاتمة.

المحاضرة الأولى

المبحث الأول: تصميم خطة البحث:

إن تنفيذ وإنجاز أي بحث تنفيذا جيدا سليما يتوقف على تصميم خطة متكاملة وسليمة، فهي تمكن المشرف على البحث من تقدير مدى إحاطة وإلمام الباحث بكل عناصر بحثه الكلية والجزئية، كما أنها تمكنه من متابعة مدى التقدم في الموضوع خلال المدة المحددة للإنجاز.

ونظرا لأهمية وضع تصميم لخطة البحث سيتم التطرق إلى تعريفها وأهميتها وعلاقتها بعنوان البحث من خلال ما يلي:

المطلب الأول: تعريف خطة البحث:

يقصد بالتصميم المنهجي لخطة البحث هو عملية اتخاذ القرارات قبل ظهور المواقف التي ستنفذ فيها هذه القرارات، وبمعنى آخر هو عبارة عن كل ما يتصوره الباحث من القرارات التي يمكن أن يستخدمها عند ظهور المواقف المختلفة المرتبطة بالظاهرة مجال الدراسة [1].

فمن خلال ما سبق فإن خطة البحث شبيهة بالتصميم الذي يعده المهندس ولا تكون نهائية، لذلك فإن الباحث يعد في البداية خطة أولية، تكون قابلة للمناقشة والتعديل والقبول أو الرفض من قبل المشرف، بذلك يمكنه إدخال عدة تغييرات وتعديلات حتى تصبح قابلة للتحرير، بل إن هذه التعديلات قد تطرأ على الخطة حتى خلال مرحلة الكتابة، فالبحث الجيد عادة ما يتولد عن تصميم خطة معدة إعدادا جيدا.

وعليه يمكن تعريف خطة البحث بأنها: "تقرير مبوب ومنظم يعطي للمشرف والقارئ فكرة واضحة عن الطريق الذي يريد الباحث سلوكه"[2].

ويعكس أهمية الإعداد المحكم للخطة مدى إحاطة الباحث بجميع محتويات البحث خاصة وأنه سيتم إنجازه في إطار قانوني تنظيمي، من خلال تسجيله للموضوع ضمن كلية أو جامعة أو جهة علمية

---

[1] د. محمد منير حجاب، الأسس العلمية لكتابة الرسائل الجامعية، الطبعة الثالثة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000، ص 21.

[2] موفق الحمداني وآخرون، مناهج البحث العلمي أساسيات البحث العلمي، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 72.

أخرى، كما يتم مناقشته ضمن لجنة علمية مشكلة من أساتذة أكفاء ومن أهم ما يركزون عليه (خطة البحث) ومدى تطابقهما مع عنوان البحث واحتوائها على عناصر الموضوع.

المطلب الثاني: علاقة خطة البحث بالعنوان:

يعد الاختيار الموفق لعنوان البحث أمرا ضروريا، إذ يفترض فيه تلخيص الفكرة الأساسية للورقة أو البحث الذي يريد كتابته قدر الإمكان وأن يحدد المتغيرات التي سيتم بحثها، وعليه فإن عنوان البحث تميزه ثلاث خصائص أساسية، كما وجب أن يتناسب مع موضوع البحث.

الفرع الأول: خصائص العنوان:

يتميز عنوان البحث بجملة من الخصائص يمكن إيجازها فيما يلي:

1- **الشمولية:** أي أن يشتمل العنوان على عبارات ومصطلحات عامة أو متخصصة تدل على مجال محدد لموضوع البحث بشكل دقيق، كما يحدد فيه المجال المؤسساتي أو الجغرافي الذي يخصه بالدراسة وزمن إجراء البحث ومثال ذلك:

- النظام القانوني لمجلس الدولة الجزائري.
- طرق إبرام الصفقات العمومية في التشريع الجزائري.
- آليات مكافحة الفساد في الصفقات العمومية في تشريعات دول المغرب العربي –دراسة مقارنة.
- الرقابة على دستورية القوانين في التشريع الجزائري.
- دور المحكمة الدستورية في الرقابة على دستورية القوانين.

❖ **الوضوح:** ينبغي أن يكون العنوان واضحا في صياغته ومصطلحاته.

❖ **الدلالة:** بأن يبتعد الباحث في صياغة عنوان بحثه عن العموميات.

فمن المشكلات التي يتعرض لها العديد من الباحثين لدى تقديم بحوثهم للمناقشة، عدم اختيارهم للعنوان الواضح والدقيق الشامل للبحث أو الرسالة، فتوجه لهم انتقادات كثيرة، لذا يتوجب على الباحث اختيار العبارات المناسبة لعنوان بحثه، وعدم التسرع في صياغته بشكل نهائي إلا بعد تحديد مشكلة البحث بشكل واضح.

الفرع الثاني: أهمية تحديد عنوان البحث:

فالعنوان يعد الاسم الأكاديمي الذي يسجل به المنتج العلمي وعليه تكمن أهمية تحديد صياغة دقيقة للعنوان من عدة نواحي منها[1]:

- أن عنوان البحث يقدم الفكرة العامة عن محتوى البحث.
- أنه يمثل حلقة تواصل يصادفها القارئ أو الباحث المتخصص وهو ما يدفعه للاطلاع عليه أو تمريره.
- يستخدم العنوان كدليل في عملية الفهرسة في المكتبات وقواعد البيانات الالكترونية.
- عنوان البحث هو ما يميز عمل الباحث عن غيره من البحوث ويحفظ له حقوقه العلمية والأدبية لدى المؤسسات العلمية.

الفرع الثالث: اختبار مدى تناسب العنوان مع موضوع البحث:

يكون العنوان مناسبا لموضوع البحث إذ دل عليه ولخصه في كلماته إذ تقتضي الدراسة العلمية المنهجية الوصول إلى عنوان واضح ودقيق يوحي للقارئ بفحوى مضمون البحث ومدى الاستفادة منه، لمعرفة مدى مناسبة العنوان للبحث يمكن استشارة الأساتذة المختصين وأصحاب الكفاءات العلمية، بتقديم آرائهم ومقترحاتهم حول عنوان البحث ومناقشة مدلوله.

وتجدر الإشارة إلى أنه يجب على الباحث الابتعاد عن العناوين الجاهزة التي يشيع استعمالها، حتى يصنع لنفسه مكانا بين البحوث العلمية القيمة، فعليه أن يميز بحثه بعنوان عن البحوث التي تناولت نفس الموضوع[2].

وحتى يصل الباحث إلى تحديد دقيق لعنوان البحث فعليه إثارة مجموعة من التساؤلات والإجابة عليها وهي[3]:

---

[1] د. عبد القادر طالبي، مطبوعة بيداغوجية في تقنيات البحث، مقدمة لطلبة السنة أولى أدب عربي، معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية، المركز الجامعي نور البشير البيض، 2019، 2020، ص 13.

[2] د. عبد القادر طالبي، المرجع السابق، ص 16.

[3] سلاطنية بلقاسم، حسان الجيلاني، محاضرات في المنهج والبحث العلمي، الكتاب الثاني، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 219، ص 129.

- هل يحدد العنوان ميدان المشكلة تحديدا دقيقا؟
- هل العنوان واضح وموجز ووصفي بدرجة كافية تسمح بتصنيف الدراسة في فئتها المناسبة؟
- هل تم تجنيب الكلمات التي لا لزوم لها، أو العبارات الناقصة غير الواضحة؟
- هل وضعت الكلمات الأساسية في بداية عبارة العنوان؟

عند الإجابة عن هذه التساؤلات يجد الباحث نفسه قد أعطى دراسته عنوانا مناسبا ومنسجا مع مشكلة البحث، وتجنب العناوين الفضفاضة والبراقة، أو العناوين التي لا تعبر بدقة على مشكلة البحث.

المطلب الثالث: أهمية إعداد خطة البحث:

- يفيد تحديد خطة البحث في أنه يهيئ للباحث سبيل الحصول على بيانات دقيقة بأقل جهد.
- أنه يجعل الباحث يتعرف منذ البداية على أن هناك جزيئات يصعب مواجهتها بنفس الأساليب، فيكون مضطرا لاتباع أدوات ومناهج جديدة تمكنه من دراسة الموضوع بأسلوب مناسب.
- إن وضع تصميم محكم للبحث نوفر للباحث بذل جهد في جمع بيانات يتبين بعدها عدم جدواها، وعدم إمكانية تصنيفها أو استخلاص النتائج منها[1].

[1] د. محمد منير حجاب، المرجع السابق، ص 21، 22.

المحاضرة الثانية:

المبحث الثاني: المقدمة:

تعد المقدمة مدخلا إلى موضوع البحث، لذلك فلا يجب على الباحث تناول معلومات غير ضرورية، فالمقدمة الجيدة هي التي تشجع المهتمين على متابعة القراءة، وتحضرهم لفهم النقاط التي تطرحها وتناقشها[1]. وعليه فالمقصود بالمقدمة وما هي عناصرها.

المطلب الأول: تعريف المقدمة:

يمكن تعريف المقدمة بأنها: "المدخل العام والشامل الدال على آفاق موضوع البحث وجوانبه المختلفة بصورة مركزة وموجزة ومفيدة ودالة في ذات الوقت". **(د. عمار عوايدي، المرجع السابق، ص 119).يرجى نقلها للهامش**

ولما كانت المقدمة خطوة أساسية لا يمكن الاستغناء عنها، فهي الجزئية الخاصة بالباحث والتي يطلق فيها العنان لأفكاره، بالاعتماد على أسلوب ذو جودة عالية في الكتابة، مما يساهم في ترك انطباع جيد لدى القارئ تحفيزا على الاستمرار لاكتشاف مهاراته التحليلية.

كما أنها تعد بمثابة خارطة طريق ذهنية تجيب القارئ على الأسئلة الأربعة التالية[2]:

- ما ذا يدرس الباحث؟
- لما ذا كان هذا الموضوع مهما للتحقيق فيه؟
- كيف ستعمل هذه الدراسة على تعزيز المعرفة أكثر؟

المطلب الثاني: عناصر المقدمة:

المقدمة هي أول ما يكتب في البحث وفي نفس الوقت آخر ما يراجعه الباحث ويخرجه بشكل نهائي حتى تعد مقدمة علمية، فهي كالبوصلة تساعد الباحث على عدم فقدان وجهته وعدم الخروج عن

[1] د. عاصم خليل، منهجية البحث القانونية، وأصوله، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 179.

[2] شمس الهدى نجاح، خطوات البحث العلمي أي أهمية في إعداد أطروحة الدكتوراه، المؤتمر الدولي العلمي الافتراضي، منهجية البحث العلمي وتقنيات إعداد المذكرات والأطروحات الجامعية، المركز الدولي العربي، برلين، ألمانيا، أيام 14، 15 أوت 2021.

المسار الصحيح للبحث، فهي بذلك تعد الإطار الذي يتحرك خلاله الباحث، لذلك فيشترط في المقدمة الإيجاز والوضوح والدقة والدلالة في عناصرها ومضمونها.

وتتضمن المقدمة عدة عناصر أساسية تتمثل فيما يلي:

الفرع الأول: وصف كامل لماهية الموضوع:

ويقصد بالوصف الكامل لماهية الموضوع بأن يتضمن الإعلان عن الموضوع والتعريف به، ويقدم فيها الباحث لمحة عامة عن موضوعه، فيمكن له عرض لمحة تاريخية موجزة على أنه لا يجوز الإطالة في العرض التاريخي بل يتم التفصيل فيه ضمن صلب الموضوع، وعليه فإن الباحث يعرض في هذه الجزئية فكرة البحث المحورية بشكل موجز ومركز.

كما يقوم بضبط حدود بحثه وهي الإطار المكاني الذي تجرى في إطاره الدراسة سواء كان موضوعا ذو طابع وطني أو محلي أو دوليا، حتى وإن اتضح ذلك في العنوان فلا بد للباحث أن يعيد تحديد النطاق المكاني للدراسة، بالإضافة إلى الإطار الزماني فيما إذا كان الموضوع يعتمد على دراسة تاريخية أو يتولى دراسة موضوع معاصر لفترة البحث خاصة وأن الباحث كثيرا ما يرتبط بآجال زمنية في إتمام بحثه.

الفرع الثاني: أهمية الدراسة:

يقوم الباحث أثناء كتابة المقدمة بعرض أهمية موضوع البحث سواء من الناحية العلمية أو العملية.

- **الأهمية العلمية:** وذلك بالتطرق إلى كون الدراسة محل البحث تندرج ضمن الدراسات الأكاديمية ضمن تخصص معين، وهو ما يجعلها تكتسي أهمية بالغة، الأمر الذي يفرض جمع المعلومات الكافية من أجل اختبار الفرضية والتوصل إلى نتائج تخدم الحقل العلمي.
- **الأهمية العملية:** وفيها يطرح الباحث أهمية موضوعه من الناحية العملية في مجال التخصص العلمي الذي يبحث فيه ومدى ارتباطه بالجانب العلمي للحياة، سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو التربوية... الخ.

الفرع الثالث : أسباب اختيار الموضوع:

مما لا شك فيه أن اختيار الباحث لموضوع معين للتعمق فيه وتفصيل جزيئاته مرده إلى عوامل عدة تختلف من باحث إلى آخر بحسب الموضوع محل الدراسة، وهي مجموع العوامل الذاتية والموضوعية التي تتحكم في عملية اختيار موضوع البحث، وعليه فهذه الجزئية تنبع عن مرحلة سابقة خلال المرحلة التحضيرية، لذلك فإن الباحث سيعرض تلك العوامل التي دفعته لاختيار الموضوع محل البحث.

أولا: الأسباب الذاتية:

تتحكم في عملية اختيار موضوع البحث العلمي عدة عوامل ومعايير ذاتية متصلة بنفسية الباحث، ومدى استعداده وقدراته العلمية والتخصص وكذا الظروف الاجتماعية والاقتصادية، وهذا ما سيتم عرضه فيما يلي:

1- الميول الذاتية:

وهي الرغبة النفسية الذاتية لدى الباحث في اختيار موضوع دون غيره من الموضوعات، وهي عامل أساسي لما يحققه من اندماج وترابط نفسي بين عملية البحث العلمي والموضوع محل البحث، مما يوفر العديد من مزايا الابداع والمثابرة والصبر لدى الباحث من أجل إعداد بحث علمي مميز.

إذ يجمع علماء المنهجية على إعطاء الأسبقية في الدوافع إلى الاهتمام الخاص للباحث، ذلك أن الرغبة الشخصية هي بمثابة الطاقة التي تحرك هذا العمل وبدونها لا يمكن الاستمرار فيه. **(د. عبد القادر طالبي، المطبوعة السابقة، ص 07).**

وعادة ما ترتبط الرغبة النفسية بحب المعرفة ذلك أن بعض الأفراد يتميز بميل طبيعي إلى البحث والتنقيب عن المعارف والحقائق وحب الحصول عليها. **(د. مروان عبد المجيد إبراهيم، أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، الطبعة أولى، مؤسسة الرواق، عمان، الأردن، ص 20. – سلاطنية بلقاسم، حسان الجيلاني، المرجع السابق، ص 116).**

وهذه كانت السمة المميزة للفلاسفة والعلماء في العصور القديمة والقرون الوسطى وعصر النهضة، فما أكثر من كان يبحث في العلم من أجل العلم لإرضاء هذا الميل الطبيعي.

2- عامل التخصص:

يتحكم عامل نوعية التخصص العلمي للباحث في أحد فروع العلوم والشعب في اختيار نوعية وطبيعة الموضوع الذي يكون محلا للبحث العلمي، والذي يندرج عادة ضمن تخصص ضيق، كأن يكون الباحث من المهتمين بالدراسات القانونية في إطار القانون العام في أحد الفروع الضيقة (**قانون إداري، قانون دستوري، قانون المالية، القانون الجنائي... الخ**)، أو في إطار القانون الخاص ضمن أحد فروعه (**القانون المدني، القانون التجاري، قانون الأعمال، قانون العمل.... الخ**).

كما يؤثر طبيعة مركز العمل والتخصص المهني للباحث في اختيار موضوع البحث حتى يعمق معلوماته ومعارفه، حول مهنته، وحتى يستغل نتائج بحثه في تحسين وتطوير عمله بصورة تتيح له سبل الارتقاء والمجد المهني والاجتماعي والاقتصادي[1].

3- الحصول على منفعة:

قد يكون السبب في تحريك ملكة البحث لدى الباحث رغبته في تحقيق منفعة مادية أو معنوية والتي يمكن أن تظهر في عدة صور:

1- في إطار التحضير لدرجة علمية يكون الباحث مسجلا في إحدى الجامعات للحصول على درجة علمية، فيعد بذلك بحثا للتخرج أو للحصول على درجة الماجستير أو الدكتوراه.

2- الرغبة في نيل جائزة، فقد ترصد بعض الحكومات والهيئات الحكومية وغير الحكومية جوائز مالية لمن يقوم ببحث معين لحل مشكلة، أو تغطية جانب معرفيا، أو عمل يساهم في تعزيز رفاهية الإنسان، أو تحقيق السلام، والأمن، مثال: جائزة الملك سعود، جائزة نوبل.

3- الاستفادة من الترقية، إذ يقدم بعض الموظفين إلى القيام ببحوث للحصول على ترقيات في السلم الوظيفي.

4- الوفاء بمطالب الوظيفة:

قد تعين بعض الهيئات والشركات مجموعة من العلماء والباحثين ليقوموا ببحوث نظرية أو تجريبية للتغلب على بعض الصعوبات وإيجاد حلول لبعض المشاكل أو لإيجاد أفضل الطرق لإنتاج سلع أجود أرخص أو لإنتاج سلع جديدة بمواصفات معينة أو حتى لإيجاد أفضل الطرق للتنظيم والإدارة.

5- الرغبة في تحقيق فكرة:

قد يؤمن بعض الأفراد بإمكانية تحقيق فكرة إذا ما تحققت شروط معينة، فيقومون بمحاولات لتحقيق هذه الشروط ويحاولون التغلب على الصعوبات التي تعترض طرق تحقيقها، فيقوم هؤلاء بالتنقيب عن الحقائق العلمية التي تفيدهم في تحقيق الشروط التي تحققها بفضلها الفكرة، وهو حال المبتكرين والمخترعين.

[1] د. عمار عوايدي، المرجع السابق، ص 46.

6- عدم الرضا برأي معين:

قد يفرض على الإنسان رأي معين أو مذهب معين لا يميل إليه أو لا يشعر بالرضا عنه، فيقوم بالبحث فيه للتعرف على تفاصيل هذا الرأي أو المذهب، ومواطن ضعفه، ويقوم بالتنقيب عن الحجج القوية التي يستطيع أن يدلل بها على عدم صحة أو ضعف هذا الرأي وتناقضه[1].

ذلك أن الواجب على الباحث في اختياره للموضوع أن تكون له رغبة قوية في إحقاق حق أو إبطال وهم، أو إيجاد تسوية، أو سد ثغرة، أو إظهار مجهول.

7- حب الشهرة والظهور:

قد يقوم بعض الأفراد ببحوث مدفوعين برغبتهم إلى أن يكونوا مشهورين أو ذائعي الصيت، ولكن ذلك قد لا يكون دافعا للبحث عند معظم العلماء والباحثين، لأن الأصل أن يتسم الباحث بالتواضع للعلم فهو خادم له ولا يكون هدفه تسليط الأضواء عليه، وكم من عالم عاش مغمورا مطمورا[2].

ثانيا: الأسباب الموضوعية:

بعد اكتمال العوامل الذاتية لدى الباحث في اختيار موضوعه والتي تنبع من رغبته في حقل اختصاصه وأن يكون بحثا ينتفع به هو وينفع غيره، وأن يأمل إن هو وفق أن يزيد ولو لبنة صغيرة في صرح العلم الذي يعالجه، وإلا فخيرا له أن يصرف ذهنه عن هذه المغامرة، يأتي دور العوامل الموضوعية التي تؤثر على الباحث وتدفعه للبحث في موضوع معين، ومن أهم هذه العوامل نذكر ما يلي:

1- القيمة العلمية للموضوع محل البحث:

تتحكم في اختيار موضوع البحث العلمي، قيمته وقيمة النتائج المتوصل إليها في الحياة العملية وحل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية القائمة، حيث يتم اختيار الموضوعات ذات القيمة العلمية والنظرية والتطبيقية الممتازة وفقا لمعايير استغلالها في الحياة العلمية[3].

---

[1] د. مروان عبد المجيد إبراهيم، المرجع السابق، ص 21.

[2] د. كمال اليازجي، إعداد الأطروحات الجامعية، دار الجيل، لبنان، ص 16.

[3] د. عمار عوايدي، المرجع السابق، ص 48.

ففي نطاق العلوم القانونية والإدارية توجد العديد من الموضوعات الجديدة ذات القيمة العلمية والعملية في كافة مجالات الحياة العامة والخاصة التي يجب رصدها باستمرار ومعالجتها في صورة أبحاث علمية، فنظرا لارتباط الدراسات القانونية وتفاعلها مع مجالات الحياة الوطنية والدولية فإن ذلك يؤدي إلى توليد العديد من التقلبات على الصعيدين ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تتطلب حلولا.

2- ظهور حاجات جديدة:

ترتب على التقدم العلم والتكنولوجي وارتقاء مستوى معيشة الإنسان ظهور حاجات ومطالب جديدة دفع بالعلماء والباحثين إلى القيام ببحوث لإيجاد طرق للوفاء بها، فمثلا في ظل تطور انتاج واستخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال، أدى إلى البحث عن قواعد قانونية جديدة تؤطرها، وذلك بتنظيم الاستفادة منها وتسهيل نمط الخدمات العامة، سواء في المجال الاقتصادي، أو السياسي، أو الاجتماعي، أو الصحي، أوالتعليمي... الخ، ومن جانب آخر التقليل من آثارها السلبية على الفرد وعلى المجتمع وعلى الوطن وفي السياسة الدولية، خاصة وأن من أهم آثارها السلبية أنها ساهمت في تسهيل العديد من الجرائم بالإضافة إلى ظهور نوع جديد من الجرائم وهي الجرائم المعلوماتية في نطاقها الواسع.

3- الرغبة في إيجاد بدائل للمواد الطبيعية:

إن ندرة المواد المستعملة في الإنتاج أو آثارها السلبية دفع الباحثين إلى محاولة إيجاد البدائل عنها، فمثلا استبدال الطاقة الشمسية بدلا عن الطاقة المولدة بالوقود بجميع أنواعه.

4- الرغبة في تحسين الإنتاج:

قد يقوم الباحثون ببحوثهم لكي يجدوا أفضل الطرق لإنتاج سلع أحسن من السلع المتوفرة مما يشجع الناس على التخلي عن السلع القديمة والاقبال على السلع الجديدة.

5- الرغبة في زيادة الدخل القومي:

تحاول الكثير من الدول إلى زيادة دخلها القومي بكافة الطرق المختلفة فيقوم الباحثون في المجالات الاقتصادية ببحوث لحسن استغلال الثروات لتحقيق كفاية الإنتاج، مما يساهم في زيادة الصادرات وتقليص فاتورة الواردات.

6- تفسير بعض الظواهر:

يقوم الباحث بتفسير بعض الظواهر التي تصادفه سواء كانت طبيعية أو اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية... الخ.

7- محاولة التنبؤ والتصدي للمشكلات:

يعمل الباحثون في بعض المجالات على محاولة وضع تنبؤات بالأخطار والنتائج السلبية التي قد تسببها ظروف طبيعية أو أخرى بفعل الانسان ووضع سبل تفاديها أو التقليل من آثارها السلبية.

المحاضرة الثالثة

الفرع الثالث: حصر الفرضيات العلمية:

تعد الفرضية خطوة أساسية في البحث وهي انتقال من الجانب النظري إلى الميداني، كما أنها تعد أكثر الصور تعبيرا عن المشكلة دقة ووضوحا فهي تعتمد على الحدس والتخمين وتتطلب لتأكيدها أو نفيها البرهنة عليها من خلال مجريات البحث.

أولا: تعريف الفرضية العلمية:

تعددت التعاريف المتعلقة بالفرضية، فقد عرفها أرسطو بأنها: "نقطة البدء في كل برهنة، وأنه المبدأ العام الذي يستخدم كإحدى مقدمات القياسي"*.

وفي تعريف آخر لمؤيد توفيق هي: "تفسير أو حل مقترح للمشكلة موضوع البحث يصوغه الباحث ويتبناه مؤقتا في ضوء معطيات ، ليعمل على اختيار صحته".

أي أن الفرضية العلمية مجرد فكرة منطقية لم تثبت صحتها بعد ولم يتم نفيها[1]، وتشكل تفسيرا مؤقتا وإجابة محتملة لسؤال البحث يستعين بها الباحث لتفسير ظاهرة معينة، ومن هنا القول بأنها حلول ممكنة وإجابات محتملة لأسئلة البحث.

ثانيا: أهمية الفرضيات العلمية:

- تقوم الفروض بدور هام وأساسي في البحث العلمي، فهي تساعد على بلورة مشكلة البحث، وهي بمثابة أداة توجيه إلى البيانات والحقائق المطلوبة لدراسة المشكلة، كما أن الفروض تحدد تصميم وتنظيم عرض البيانات وتقدم تفسيرا وحلولا للمشكلة البحثية بطريقة علمية جديدة[2].
- تعد بداية الدخول في المرحلة الميدانية فهي تحمل جميع متغيرات الدراسة التي ستتحول إلى مؤشرات تتواجد في الواقع مما يسمح للباحث بجمع المعلومات والبيانات[3].
- تساهم الفروض في توفير الجهد والوقت على الباحث بتحديد نطاق بحثه على المعلومات التي يحتاجها.

---

[1] حبيبي خيرة ،دحماني شهر زاد، أهمية الفروض في بناء وتنسيق البحث العلمي، المؤتمر الدولي العلمي، منهجية البحث العلمي وتقنيات إعداد المذكرات والأطروحات الجامعية (الجزء الثاني)، ص 259.

[2] د. محمد منير حجاب، المرجع السابق، ص 25.

[3] حبيبي خيرة، دحماني شهر زاد، المداخلة السابقة، ص 238.

- تساعد الفروض الباحث على اختيار الإجراءات والأساليب والطرق التي تؤدي إلى تحديد الحلول المقترحة.

ومع ذلك فإن الفروض العلمية على أهميتها ليست لازمة أو ضرورية في كل أنواع البحوث، لأن وضعها يرتبط أولا وأخيرا بالأهداف التي تتوخاها الدراسة أو الأهداف التي حددها الباحث بنفسه، فإن كان هدف الدراسة وصف أو تشخيص مشكلة ما أو كان هدفها تحليل خصائص مجتمع معين، فإن الأمر هنا قد لا يحتاج إلى صياغة فروض مبدئية وعلى العكس إذا اتجهت لدراسة نحو تحليل العلاقة بين متغيرين حيث تعتبر الفروض هنا بالمشكلة لأن الباحث يسعى حينئذ للتأكد من صحة فرض أو مجموعة فروض[1].

ثالثا: أنواع الفروض:

للفروض العلمية عدة أنواع تستعمل كل نوع حسب متطلبات البحث وهي نوعين:

- **الفرضية البحثية:** وتنشأ عن طريق الملاحظة أو من خلال استعمال نظرية معينة تصف المشكلة المراد دراستها، وهي نوعان:

- **الفرضية الموجهة:** وهي تصف علاقة مباشرة بين المتغيرات أو للدلالة على وجود فروق بينها.
- **الفرضية غير الموجهة:** وهي التي تؤكد وجود علاقة بين المتغيرات بالإضافة إلى وجود فروق ولكن دون معرفة اتجاه هذه العلاقة.

- **الفرضية الإحصائية:** تحدد العلاقة بين المتغيرات في توزيعات المجتمع وهي الأخرى لها صنفان[2]:

- **الفرضية الصفرية:** يرمز إليها بـ $H°$ سميت كذلك لأنها تنفي أي علاقة بين المتغيرات الإحصائية، وتهتم بالعلاقة السلبية فيما بينها.
- **الفرضية البديلة:** ويرمز لها بـ H^1وهي تحدد العلاقة الإحصائية أو الفروق بين المتغيرات، وهي بديل للفرضية الصفرية عند رفضها[3].

---

[1] سلاطية بلقاسم، حسان الجيلاني، المرجع السابق، ص 167.

[2] د. علي سليم العلاونة، أساليب البحث العلمي في العلوم الإدارية، دار الفكر، عمان، الأردن، ص 231.

[3] د. علي سليم العلاونة، المرجع السابق، ص 234.

رابعا: شروط الفرضية:

حتى تكون الفرضية قابلة للاختيار فلا بد أن تتوافر فيها الشروط التالية:

- عدم تعصب الباحث للفرضية فمن غير المعقول التمسك بفروض أكدت التجربة فشلها، أو السعي لجمع معلومات مؤيد وجهة نظره رغم عدم صحتها، أو إخفاء نتائج لمجرد أنها مخالفة لفروضه.
- التعامل مع الفروض باعتبارها وقائع أو أفكار تخضع للتحليل العقلي، وليس باعتبارها مبادئ ثابتة أو مسلمات أو أفكار لا ويمكن الاستغناء عنها، فيجب على الباحث التجرد من عاطفته وتحكيم عقله حتى لا تكون نتائجه متحيزة، وعليه وجب أن تكون قابلة لإثبات بطلانها أو صحتها.
- أن تكون إجابة بسيطة لمشكلة البحث.
- أن تستند على أساس نظري.
- أن تكون قابلة للاختيار الواقعي أو التجريبي.
- عدم الجمع بين فروض متعارضة في بحث واحد.
- صياغتها بشكل موجز دون اخلال بالمعنى[1].

الفرع الرابع: تحديد اهداف الموضوع:

يعد الهدف الأسمى للبحث العلمي هو اكتشاف عدد من الإجابات لأسئلة مختلفة من خلال تطبيق الإجراءات العلمية، أي أن الأهداف تتمحور حول البحث عن الحقائق الكامنة وراء الأشياء المختلفة، وعليه فإن تحديد الأهداف في أي عملية بحثية يعد مفتاح نجاحها، وعليه فما لمقصود بالأهداف في الأبحاث العلمية، وما هي شروط صياغتها:

أولا:تعريف أهداف البحث:

تمثل الأهداف في البحث الغاية التي يصبوا الباحث إلى الوصول إليها من خلال ما تقدمه الأطروحة في مجال التخصص، التي هو بصدد إعدادها في مجال التخصص، حيث يسعى إلى إثبات قضية معينة، أو نفيها، أو استخلاص نتائج محددة[2].

[1] سلاطية بلقاسم، حسان الجيلاني، المرجع السابق، ص 162-123.

[2] د. عمار بوحوش، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، 2019، ص 63.

وعليه وجب تحديد الأهداف قبل القيام بالأطروحة أو الرسالة، أو الورقة البحثية لما تنطوي عليه من أهمية من أجل الوصول إلى النتائج المرجوة.

وتمثل أهداف البحث جانبا من الأهمية لا يقل عن المشكلة ذاتها، حيث توضع الأهداف للقارئ ما يسعى الباحث إليه في بحثه، كما أنها تحدد الإجراءات التي يتبعها الباحث بشكل مرتب ومتسلسل للوصل إلى تحقيق تلك الأهداف المسطرة.

ثانيا: شروط صياغة أهداف البحث:

تعتمد أهداف البحث على مجموعة من المعايير التي تعمل على تحقيق صياغتها بأفضل طريقة ممكنة، والتي تساعد الباحث في ترتيب أهداف البحث، ومن الشروط الأساسية لأهداف البحث في صياغتها ما يلي:

1- أن يتم تحديد وترتيب أهداف البحث بكل تركيز ودقة.

2- يجب أن تكون الأهداف قابلة لتطبيقها وهذا يعتبر مبدأ أساسي وجب الاعتماد عليه عند صياغتها.

3- يجب أن تكون أهداف البحث متسلسلة ومتناسقة ومرتبة بمقارنتها مع الخطوات والمراحل الخاصة بإعداد البحث.

4- أن ترتبط اهداف البحث بمشكلته أي أن تكون صياغة أهداف البحث على صلة وثيقة بمشكلة الدراسة والتساؤلات التي تطرحها المشكلة.

5- أن يكون عدد الأهداف المطروحة مناسبا للبحث حيث يجب على الباحث أن يضع عددا من أهداف البحث بحيث يتناسب هذا العدد مع حجم البحث الذي يقوم به.

الفرع الخامس: بيان إشكالية البحث:

بعد تحديد موضوع البحث وضبط العنوان يجد الباحث نفسه أمام خطوة أخرى مهمة من خطوات إعداد البحث وتتمثل في صياغة الإشكالية وضبطها، وهي مرحلة ذات أهمية بالغة لأنها تؤثر تأثيرا كبيرا في جميع المراحل التي تليها، فهي تحدد للباحث نوع الدراسة التي يمكن القيام بها وطبيعة المنهج الذي يتبعه في البحث.

كما أن عملية تحديد إشكالية البحث من أصعب مراحل كتابة البحث العلمي وأعقدها، فاحتواء البحث على إشكالية دقيقة تجعله بحثا متميزا بالجودة العالية، فهي البصمة المميزة لأي بحث جدير ومميز علميا، وعليه فمن الواجب تحديد مفهوم الإشكالية، وشروط صياغتها.

أولا: تعريف الإشكالية:

جاء في معجم اللغة العربية المعاصرة في معنى إشكال: مصدر أشكل، مشكلة قضية مطروحة تحتاج إلى معالجتها، وهو أمر يوجب التباسا في الفهم وعكسه البيان، ويمكن أن يستخلص من التعريف اللغوي للفظ "إشكال" أي صعب وألتبس، فالمشكل هو الالتباس والاشتباه وهو ناتج عن عدم المعرفة ونقص الاطلاع[1].

أما في معناه الاصطلاحي، فقد تعددت التعاريف التي قدمها علماء المنهجية ويمكن عرض البعض منها:

" الإشكالية هي سؤال مهيكل، وهي نص قصير يعرض للقارئ مشكلة البحث".

اعتبر هذا التعريف الإشكالية عبارة عن سؤال أو مجموعة أسئلة مطروحة في حقل علمي معين، وهو معنى ضيق للإشكالية.

عرفها موريس أنجرس بكونها: " عبارة عن عرض الهدف من البحث على هيئة سؤال ويجب أن يتضمن هذا السؤال إمكانية التقصي والبحث وذلك لكي يصل الباحث من خلال بحثه إلى إجابة محددة[2].

ثانيا: شروط صياغة الإشكالية في البحث:

حتى تكون الإشكالية ذات حجة وجب أن يكون الباحث قادرا على صياغتها بالشكل الصحيح والسليم حتى تكون للدراسة أهمية علمية، وعليه وجب مراعاة المواصفات التالية في صياغة إشكالية البحث:

1- يجب ألا تكون شائكة ومعقدة بل تكون واضحة ومركزة ودقيقة.

2- يجب أن تتمتع الإشكالية بالواقعية: فهي تتعلق بإمكانية إنجاز البحث مع الأخذ بعين الاعتبار قدرات الباحث والموارد المتاحة لديه لمعالجة الموضوع، والوقت المتوفر حتى لا يضيع جهده ووقته، كما أن

[1] د. عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 45.

[2] أنجرس موريس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ترجمة صحرواي بوزيد، بو شروف سعيد، دار القصبة، الجزائر، ص 241.

الواقعية تعني أن ترتبط الإشكالية بالواقع وحتى يتجنب الباحث التكرار عليه أن يطلع على الدراسات السابقة والتراث النظري من مصادر ومراجع تتعلق ببحثه، حتى لا يختار إشكالية سبق دراستها[1].

3- يجب أن تنتمي الإشكالية لموضوع البحث بشكل كبير، وترتبط به ارتباطا وثيقا.

4- يجب على الباحث استخراج أسئلة إشكالية بحثه من العنوان الذي يقوم بدراسته.

الفرع السادس: الدراسات السابقة:

من الخطوات الأساسية والضرورية عند إجراء أي بحث علمي ومنهجي هي مراجعة الدراسات البحثية التي تمت دراستها ولها علاقة بموضوع البحث، خاصة وأن المعرفة عملية تراكمية والانسان يتعلم مما قام به الآخرون قبله ويبني عليه، فينبغي على الباحث حتى يكون ملما ومدركا بمجال بحثه الإلمام بما سبقه من دراسات حتى يتمكن من عرض الجزء أو الجوانب التي تميز بحثه، وعليه فما ذا يقصد بالدراسات السابقة وما أهميتها، وكيف يمكن استغلالها وعرضها؟

أولا: تعريف الدراسات السابقة:

يعتبر البحث العلمي سلسلة مترابطة لأجزاء ولا بد أن يستعين الباحث بكافة البحوث والدراسات التي تناولت نفس الموضوع محل البحث، ويقصد بالدراسات السابقة: "كل الدراسات والأبحاث والأطروحات والرسائل الجامعية التي تناولت نفس الظاهرة التي يتناولها الباحث"[2].

كما تعرف: " بأنها كل ما تناول موضوع البحث بدرجات مختلفة ومن زوايا بحثية متنوعة، وتعد أول المصادر والمراجع التي يعتمد عليها الباحث قبل أي مصدر أو مرجع"، لذا تكتسي الدراسات السابقة أهمية بالغة لكونها تعد بمثابة العتبة الأولى للقيام بالبحث العلمي، وتشتمل البحوث السابقة كل ما يتعلق بالمشكلة تعلقا مباشرا كالتي استخدمت نفس المتغيرات أو دارت حول أسئلة مشابهة أو درست النظرية التي يستند إليها الباحث وغير ذلك من الدراسات المشابهة[3].

[1] سلاطينة بلقاسم، حسان الجيلاني، المرجع السابق، ص 126.

[2] سلاطينة بلقاسم، حسان جيلاني، المرجع السابق، ص 141.

[3] د. زوبيدة بن صديق، د. فوزية صغيري، الدراسات السابقة وتوظيفها في البحث العلمي، المؤتمر الدولي العلمي، منهجية البحث العلمي وتقنيات إعداد المذكرات والأطروحات الجامعية، الجزء الثاني، ص 228.

ثالثا: كيفية عرض الدراسات السابقة:

إن عرض الباحث للدراسات السابقة المرتبطة ببحثه لا يستوجب سرد كل ما جاء فيها، وإنما ذكر أهم ما جاء فيها بشكل مختصر، ويرتبها من الأقدم إلى الأحدث حتى يندرج القارئ في التقدم الحاصل في الموضوع وذلك باتباع الخطوات التالية[1]:

1- حصر عدد الأبحاث المنجزة من قبل حول موضوع بحثه.

2- استعراض كل دراسة على حدي بالطريقة التالية:

- كتابة عنوان الدراسة.
- اسم صاحب الدراسة.
- نوع الدراسة (رسالة ماجستير، أو أطروحة دكتوراه، بحث علمي في مؤتمر علمي، بحث علمي في دورية محكمة).
- تاريخ نشرها، وبلد النشر.
- أهداف الدراسة.
- الأدوات المستخدمة في البحث والمنهج المتبع.
- أهم النتائج المتوصل إليها، مع عرض أوجه الشبه والاختلاف بينها وبين البحث المزمع إنجازه، وقد يتم عرض هذه التفرقة غما بشكل إجمالي أو بيان الفرق بين البحث وكل دراسة على حدى، والجدير بالذكر أن الدراسات السابقة لا تشكل ضرورة في كل بحث، فهي مرتبطة بموضوع البحث، فإذا توفرت الدراسات في نفس الموضوع وجب على الباحث عرضها والتطرق إليها، أما إذا انعدمت فلا يحمل الباحث أي مسؤولية في التقصير في عرضها إلا إذا تبث عكس ذلك.

ثانيا: أهمية الدراسات السابقة:

تعد عملية استعراض الدراسات السابقة في البحث العلمي ذات أهمية كبيرة فهي تؤدي كثيرا من المهام للباحث أثناء تنفيذه لهذه العملية، وللقارئ عند قراءته لما كتبه الباحث حول هذه الدراسات، ومن أهم هذه المهام نذكر ما يلي:

[1] د. زبيدة بن صديق، د. فوزية صغيري، المداخلة السابقة، ص 230 وما يليها.

- أن الباحث مجبر على إجراء مراجعة نقدية لمختلف الدراسات السابقة التي عالجت موضوعه ليضع حدوده لبحثه وأرضية ينطلق منها لا سيما الإضافة المعرفية التي ستقدمها نتائج بحثه لكل تلك الدراسات، فإذا استطاع الباحث الوقوف على جوانب القوة والضعف في الدراسات السابقة استطاع أن يموقع موضوعه وأن يستفيد من ثغرات غيره، ويزيد من قيمته العلمية[1].
- تمنع تكرار الموضوعات، فمن خلال اطلاع الباحث على ما سبقه من دراسات يمكنه التأكد من أنها لم تتطرق للمشكلة التي هو بصدد بحثها من نفس الزاوية وبالمنهج نفسه، خاصة وأن العمل البحثي الأكاديمي قد يتعرض للإيقاف من قبل المشرف أو القسم أو الجامعة.
- أن الاطلاع على الدراسات السابقة تساعد الباحث في بلورة فروضه وصياغة إشكالية بحثه وتحديد أبعادها، كما توجهه إلى تجنب الصعوبات التي واجهها غيره في البحث.
- كما أنها تزود الباحث بالمصادر والمراجع المختلفة حول موضوع بحثه، بحيث توفر عليه الوقت والجهد.

[1] د. زبيدة بن صديق، د. فوزية صغيري، المداخلة السابقة، ص 229.

المحاضرة الرابعة

الفرع السابع: المنهج المتبع:

يستخدم الباحث في دراسته البحثية آليات منهجية وفي هذا الصدد يوجد اختلاف كبير بين الباحثين في استخدام المناهج وذلك بالنظر على طبيعة موضوع البحث، وعليه ونظرا لأهميته سيتم التطرق لتعريفها وذكر أنواعه.

أولا: تعريف المنهج العلمي:

كلمة منهج مشتقة من الكلمة اليونانية Méthode والتي تعني أمن الطريق، أي كيفية التصرف للوصول إلى الهدف.

أما في اللغة العربية التي تعد لغة ثرية بألفاظها ومعانيها فكلمة منهج لها عدة اشتقاقات المنهج، والنهج والمنهاج، وكلمة المنهج تعني المسلك الذي يتخذه الباحث ويختاره لمعالجة مشكلة البحث، أما المنهج فهو الطريق المستقيم الواضح المعالم، وبالنسبة للبحث العلمي فتعني الأمر الذي توضحت مساراته.

أما كلمة مناهج فهو المقرر أو الخطة المرسومة لأي مشروع من أجل السير فيها للوصول إلى تحقيق الأهداف المخططة مسبقا.

أما اصطلاحا فقد تعددت التعاريف المتعلقة بالمنهج العلمي وفيما يلي نذكر البعض منها:

- عرفه الدكتور مصطفى عمر تير: " أنه الطريق أو السبيل للبحث الذي يستند إلى عدد من المميزات الرئيسية أهمها أن الظواهر ومكوناتها والعلاقات بينها موجودة بشكل مستقل عن الفرد وعن آرائه واتجاهاته وتصوراته، وأن هذه الظواهر تخضع لقوانين ثابتة تتحكم فيها وتوجهها بانتظام وأنه بالإمكان التوصل إلى معرفة خصائص هذه القواعد وأساليب تأدية وظائفها"[1].

[1] سلاطينة بلقاسم، حسان الجيلاني، المرجع السابق، ص 26، نقلا عن مصطفى عمر تير، مقدمة في مبادئ وأسس البحث الاجتماعي، الطبعة 3، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1995، ص 23.

- وفي تعريف آخر أكثر دقة من سابقه للدكتور عبد الرحمان بدوي بأنه: " الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة تهمين على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة"[1].

ثانيا: أنواع المناهج المستخدمة في الدراسات القانونية:

كثيرة هي ومتنوعة مناهج البحث العلمي التي يمكن استخدامها في الدراسات القانونية، لذلك سيتم الإشارة للبعض منها فقط والتي يكثر الاستعانة بها في الدراسات القانونية وهي:

1- المنهج الاستدلالي:

والاستدلال هو البرهان الذي يبدأ من قضايا مسلم بها، ويسير إلى قضايا أخرى تنتج عنها بالضرورة دون الالتجاء إلى التجربة، وهذا السير قد يكون بواسطة القول أو بواسطة الحساب[2].

ويستخدم في البحث عن أسباب وجود الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية واستنباط العلاقات السببية بينها، بهدف استنباط قواعد قانونية وقواعد سببية في العلوم المتخصصة في تلك المجالات.

2- المنهج التجريبي:

يقصد بالتجريبي هو ملاحظة تحت ظروف محكومة عن طريق اختيار بعض الحالات أو عن طريق تطويع بعض العوامل[3].

ويستخدم المنهج التجريبي في البحوث والدراسات المتعلقة بعلاقة القانون بالحياة الاجتماعية مثل التضامن الاجتماعي، والبحوث المتعلقة بعلاقة الدولة والسلطة والقانون، وتلك المتعلقة بظاهرة الجريمة وسياسة التجريم والعقاب.

[1] د. عمار عوايدي، المرجع السابق، ص 141، نقلا عن الدكتور عبد الرحمان بدوي، مناهج البحث العلمي، الطبعة 3، وكالة المطبوعات، الكويت، 1977، ص 5.

[2] د. عمار عوايدي، المرجع السابق، ص 178، نقلا عن د. عبد الرحمان البدوي، المرجع السابق، ص 82.

[3] د. عمار عوايدي، المرجع السابق، ص 199، نقلا عن د. أحمد بدر، أصول مناهج البحث العلمي، الطبعة 5، وكالة المطبوعات، الكويت، 1979، ص 257.

3- المنهج التاريخي:

يقوم المنهج التاريخي بالبحث والكشف عن الحقائق التاريخية من خلال تحليل وتركيب الأحداث والوقائع الماضية المسجلة في مدة ثابتة نسبيا[1].

تزداد أهمية استخدام المنهج التاريخي في الدراسات القانونية، لأن معظم الأفكار والمبادئ والنظم والنظريات السائدة في علم القانون تضرب جذورها التاريخية في أعماق التاريخ الإنساني.

4- المنهج الوصفي:

يقوم المنهج الوصفي على وصف الظواهر المختلفة كما توجد في الواقع عن طريق وصفها وصفا دقيقا يعبر عنها كيفيا، ببيان خصائصها، فله قواعد في الانتفاء بين الظاهر المحسوس والمشاهد، والظاهر العيني غير المشاهد.

ويستخدم المنهج الوصفي في سرد الحقائق والمبادئ والنظريات التي وصل إليها من سبق في دراسة الموضوع محل البحث، بالإضافة إلى بيان المفاهيم والتعاريف وتحديد خصائص الشيء[2].

5- المنهج المقارن:

ويعتمد المنهج على المقارنة في الدراسة بين ظاهرتين أو قضيتين، أوحالتين أو أكثر بهدف رصد أوجه التشابه والاختلاف في محاولة للمقارنة والمقاربة بينهما في ظل المعطيات والنصوص والوقائع التاريخية او العلمية.

وكثيرا ما يتم الاستعانة بالمنهج المقارن في الدراسات القانونية سواء تعلق الأمر بمقارنة بين تشريعات للدولتين أو أكثر وكيفية تنظيمها لنفس الموضوع سواء في إطار القانون العام أو الخاص، وقد تكون المقارنة تتعلق بتشريع دولة واحدة فتشمل المقارنة النصوص القانونية القديمة والنصوص القانونية المستجدة في ذات الموضوع.

الفرع الثامن: الصعوبات التي اعترضت الباحث: من فضلك أكملها

---

[1] د. عمار عوايدي، المرجع السابق، ص 259.

[2] فاطمة إبراهيم احمد طرينة، منهج البحث التاريخي في الكتابة والتدوين، المؤتمر الدولي العلمي، منهجية البحث العلمي وتقنيات إعداد المذكرات والأطروحات الجامعية، الجزء الثاني، ص 136.

المحاضرة الخامسة

المبحث الثاني: متن البحث:

يعد متن البحث الجزء الرئيسي لموضوع البحث العلمي وهو الجزء الأكبر، لأنه يتضمن كافة الأقسام والعناوين والأفكار والحقائق العلمية الرئيسية والفرعية التي يتكون منها الموضوع محل الدراسة، كما يشمل هذا الجزء كافة مقومات صياغة وتحرير البحث والتطبيق العلمي لمناهج البحث، وكذا أسلوب الكتابة والتحرير، وقواعد الاقتباس والتوثيق، والهوامش، والأمانة العلمية، كما تبرز فيه شخصية الباحث، وللإحاطة بهذه الجزيئات سيتم التطرق إليها في المطالب التالية:

المطلب الأول: تقسيم الخطة وصياغة العناوين:

بعد إتمام عملية القراءة والتخزين لمختلف المراجع المتوفرة لدى الباحث وبعد إعداده للبطاقيات تتولد لديه أفكار متنوعة وتصورات مختلفة فيما يخص الكليات والجزيئات، فيكون ملزما بتنظيمها وتقسيمها في شكل متناسق ومتسلسل بحيث ينتقل من الأفكار العامة إلى الأفكار الأساسية ومنها إلى عرض الأفكار الجزئية.

وانطلاقا من ذلك فإن أي باحث مهما كان نوع الموضوع الذي يقوم بالبحث فيه يقسم بحثه في خطة منهجية يعرض فيها العناوين الرئيسية وعناوين فرعية بترتيب متسلسل على النحو التالي: الأجزاء، الأقسام، والأبواب، الفصول، الفروع، المباحث، المطالب، أولا وثانيا وثالثا، ثم الأرقام: 1، 2، 3...، ثم الحروف: أ، ب، جـ، د... الخ، ويتحكم في هذا التقسيم حجم ونوعية الدراسة من حيث الاتساع أو الضيق.

المطلب الثاني: شروط التقسيم والتبويب:

هناك مجموعة من الشروط والقواعد يجب اتباعها لتقسيم البحث بصورة سليمة وناجحة، ومن هذه الشروط والقواعد نذكر ما يلي:

- التعمق والشمول في تأمل كافة جوانب وأجزاء وفروع ونقاط الموضوع بصورة جيدة.
- الاعتماد الكلي على المنطق والموضوعية ومنهجية البحث العلمي في التقسيم والتبويب.
- احترام مبدأ مرونة خطة.
- تفادي التكرار والتداخل والاختلاط بين محتويات العناصر والموضوعات والعناوين الأساسية والفرعية.
- ضرورة تحقيق التوازن بين التقسيمات بأن يتساوى عدد الفصول في الأبواب، وعدد المباحث والمطالب، بالإضافة إلى التوازن الكمي بأن تساوي أو تتقارب عدد الصفحات في الفصول والأبواب.

- الملائمة بين عنوان البحث وعناوين الخطة، فلا يدرج عنصر أو أكثر يخرج عن صلب الموضوع، أو العكس إغفال ذكر عناصر تعد من أجزاء الموضوع.
- ألا تكون خطة البحث مستنسخة من مراجع أخرى عامة أو خاصة، فالخطة عمل خاص يبرز فيه الباحث قدراته وذكاؤه في ابتكار عناوين جديدة.
- لا تصاغ العناوين بصيغة استفهامية أو تعجبية بل ترد في صيغة تقريرية.
- إذا كانت الدراسة البحثية تتضمن مقارنة، فوجب أن تكون المقارنة في كل عنوان وجزئية من عناوين البحث تفاديا للتكرار إلا إذا كان الاختلاف بين النظم المقارنة فيه اختلاف جذري لأوجه التقارب فيه حتى في العناوين.

المطلب الثالث: استخدام المصادر والمراجع في البحث العلمي:

حتى يتمكن الباحث من إنجاز بحثه يقوم بالتحري عن كل ما كتب وله علاقة بموضوعه، فيتفحصها ويختار منها ماله علاقة بالموضوع وأخذ ما هو مهم ويساعده في إعداد بحثه ويصنفها من الأهم إلى الأقل أهمية، والتي تأخذ أشكالا متنوعة من كتب ونصوص قانونية وأبحاث علمية متخصصة وغيرها والتي تنطوي كلها عنوان واحد وهي المصادر والمراجع، فما المقصود بها وكيف يمكن الاستفادة منها؟

الفرع الأول: ماهية المصادرة والمراجع:

أولا: تعريف المصادر:

يقصد بالمصدر لغة: موضع الصدور أي المنشأ ويقصد به أول الشيء، وهو مادته التي يتكون منها[1].

أما اصطلاحا يقصد بالمصادر: "المؤلفات الأساسية والحقيقية التي كتبت حول دراسة ما أو موضوع ما أو نقطة منه والتي لا يوجد أدنى شك حول مصداقيتها، ولهذا يتم الاعتماد عليها والرجوع إليها متى استوجبت الدراسة ذلك[2].

ثانيا: تعريف المرجع:

1 نعمة أنطوان، المنجد الوسيط في اللغة العربية المعاصرة، 2003، ص 610.

2 مريم بن صيفي، ذبيح دمان عماد، المصادر والمراجع في البحث العلمي، المؤتمر الدولي العلمي، منهجية البحث العلمي وتقنيات إعداد المذكرات والأطروحات الجامعية، الجزء الثاني، ص 239، نقلا عن عبد المجيد لخداري (تقنيات التعامل مع المصادر والمراجع في العلوم القانونية)، مجلة الحقوق السياسية، العدد 13، 2020، ص 54.

سمير شيهاني، إعداد البحوث والمذكرات الأكاديمية، مطبوعة موجهة لطلبة الماستر ، كلية الحقوق، جامعة البويرة، 2017/2016، ص65.

يعرف المرجع لغة بأنه السند الذي يرجع إليه للحصول على معلومة ثانية وأكيدة.

أما اصطلاحا فيقصد بالمراجع المؤلفات التي كتبت وبحثت في موضوع ما وليست هي السباقة فيه بل استعانت بالمصادر الأصلية التي سبقتها في ذلك[1].

أي أن المراجع هي مؤلفات يستعين فيها أصحابها بالمصادر الأصلية فيقومون بنقل المعلومات والحقائق منها.

الفرع الثاني: أهمية المصادر والمراجع:

تتمثل أهمية استخدام المصادر والمراجع في البحث العلمي من خلال ما يلي[2]:

- تمنح للبحث العلمي قيمة ودلالة على مدى اطلاع الباحث على مصادر ومراجع متنوعة.
- تنمية وتعزيز المعرفة من خلال تراكم وتزايد المعلومات والاحاطة بها.
- تقييم جودة المصادر والمراجع تسهل عملية المطابقة لمن يرغب في الاستزادة المعلوماتية.
- إثراء البحث العلمي من خلال كمية المعلومات ذات الصلة.
- تدل على صدق الباحث ومدى اتصافه بالأمانة العلمية.

الفرع الثالث : توثيق المصادر والمراجع:

تقوم عملية البحث العلمي على نقل الأفكار والمعلومات من المصادر والمراجع إلى متن الموضوع وهي عملية مقيدة ومضبوطة بقواعد منهجية تتمثل في الاقتباس والتوثيق.

أولا: تعريف التوثيق:

- لغة: يقال ثقة ووثوقا، ووثق وثاقة، أي قوي وصار محكما[3].
- اصطلاحا: ويقصد به نسبة المعلومات التفصيلية التي مصادرها ومكان وجودها على وجه الدقة، سواء من خلال التهميش في أسفل كل صفحة، أو من خلال ذكر المصادر والمراجع في نهاية البحث، بشكل منظم ومرتب[4]، لذلك يجب على الباحث إعطاء تفاصيل كاملة عن المصدر أو المرجع الذي تم

1مريم بن صيفي، ذبيح دمان عماد، المداخلة السابقة، ص 239، نقلا عن عبد المجيد لخداري، المقال السابق، ص 54.
2نفس المداخلة، ص 246.
كنزة بلحسين، د. عبد المجيد لخداري، علاقة المصادر والمراجع لمقومات البحث العلمي، المؤتمر الدولي العالمي، ص 269.
3د. نعمة أنطوان، المنجد الوسيط في اللغة العربية المعاصرة، 2003، ص 1094.
4كنزة بلحسين، د. عبد المجيد لخداري، المداخلة السابقة، ص 272.

الرجوع إليه من حيث اسم المؤلف وعنوان المؤلف واسم الناشر، وغيرها من المعلومات بقصد تسهيل مهمة غيره من القراء الرجوع إليها والاستفادة منها.

ثانيا: طريقة التوثيق:

أثناء اقتباس الباحث لأي فقرة لا بد أن يدعمه بالأرقام لكي يشير إلى مصدرها في الهوامش حتى يسهل على القارئ الرجوع إليها، فيضع الباحث الرقم في نهاية الفقرة المقتبسة بارتفاع قليل عن السطر، والأرقام توضع متوازية، ويتجسد ذلك في عدة طرق:

1- وضع أرقام مستقلة لكل صفحة على حدى تبدأ من رقم (1) مدونا في أعلى نهاية النص المقتبس، يقابله الرقم المماثل في الهامش، وتوضع في أسفل كل صفحة هوامشها، وكل صفحة مستقلة بأرقامها ومراجعها وكل ما يتصل بها، وفي هذه الحالة يفصل متن الرسالة عن الهامش بخط أفقي.

2- التهميش في نهاية كل فصل وذلك بإعطاء رقم متسلسل لكل فصل على حدى مبدوء برقم ويستمر إلى نهاية الفصل وتجمع كل الهوامش وتدون في نهاية الفصل.

3- جمع الهوامش كلها في نهاية الرسالة، وذلك بإعطائها رقما متسلسلا من بداية الموضوع حتى نهايته.

التوثيق حسب الطريقة العصرية والمستعملة بكثرة في الغرب وهي طريقة جمعية علم النفس الأمريكية (Association Psychologie American -APA) وتتمثل في ذكر المعلومات الخاصة بكل مرجع (لقب المؤلف، سنة الصدور، رقم الصفحة) عند كل توثيق أي بجانب المعلومة المستفاد منها في السطر بعد النص المقتبس مباشرة دون استخدام الأرقام مثل:(عبد المجيد حنون، 2013، ص 90.)، و إذا كان للمؤلف الواحد أكثر من كتاب فتوضع أمام المؤلف الأرقام المتتالية (1، 2....) وهي الأرقام التي يعاد استعمالها في قائمة المصادر والمراجع في نهاية البحث[1].

ثالثا: تعريف الاقتباس:

1د. إلهام سناني، سامية كعوان، الاقتباس، وطرق التوثيق، المؤتمر الدولي العلمي، منهجية البحث العلمي وتقنيات إعداد المذكرات والأطروحات الجامعية، الجزء الثاني، ص 217، 218.

لغة: كلمة اقتباس مشتقة من الفعل الثلاثي، قبس، ويعني الاستفادة من العلم وغيره[1].

اصطلاحا: يعرفه الباحثون في علم المناهج بأنه: "تلك الأفكار والحقائق التي يأخذها الباحث من أقوال الآخرين أو من مؤلفاتهم ليقدمها كسلاح علمي في البحث، من أجل التدليل على سلامة ما نطرحه من قضايا مختلفة[2]، ويعد الاقتباس من العناصر الجوهرية في كتابة البحوث، والتي تستدعي التقيد بأربعة قواعد أساسية[3]:

1- الدقة وعدم تشويه المعنى، بأن لا يحيد الباحث عند الاقتباس عن المعنى الذي قصده الكاتب الأصلي خاصة عند النقل بتصرف.

2- الموضوعية في الاقتباس فلا يقتصر على نقل الأقوال التي تؤيد رأي الباحث ويهمل المؤلفات والمراجع التي تملك وجهة نظر مخالفة.

3- الاعتدال في الاقتباس، فلا تطغى عملية الاقتباس في البحث حتى تؤدي إلى عدم بروز شخصية الباحث وأسلوبه.

رابعا: أنواع الاقتباس:

للاقتباس طريقتان:

1- **الاقتباس الحرفي:** وفيها يتم نقل فكرة من مصدر أو مرجع بشكل حرفي كما وردت في النص الأصلي دون تغيير، ويستخدم هذا النوع من الاقتباس بالنظر لأهمية المعلومة المقتبسة وتدعيمها لموقف أو رأي يتبناه أو يؤيده، أو لنقد الفكرة المقتبسة في حد ذاتها.

ويشترط في الاقتباس الحرفي ما يلي:

- أن يكتب النص المقتبس بين شولتين ".....".
- إذا تم حذف مقتطفات من النص المقتبس حرفيا يشير إلى ذلك بثلاث نقاط توضع بين قوسين (...).

1د. إلهام سناني، سامية كعوان، المداخلة السابقة، ص 117، نقلا عن الجوهري، الصحاح تاج اللغة العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت ص 89.

2بن مرسلي أحمد، منهج البحث العلمي في علوم الاعلام والاتصال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 128.

3د. إلهام سناني، سامية كعوان، المداخلة السابقة، ص 117.

- ألا يتجاوز النص المقتبس حرفيا حدا معينا من الأسطر قد لا يزيد عن 6 أسطر، إلا إذا كان نصا قرءانيا أو حديثا نبويا أو مادة قانونية.

2- **الاقتباس غير المباشر**: بأن يتناول الباحث الفكرة المراد الاستدلال بها في بحثه ولكن دون نقلها حرفيا، وإنما يأخذ بمعناها ويصوغها بأسلوبه الخاص أي بتصرفه، أو يقوم بتلخيص محتواها.

خامسا: كتابة المصادر والمراجع في الهوامش:

تتنوع المصادر والمراجع المستعملة في البحث العلمي، بما فيها الدراسات القانونية، فعلى الباحث احترام قواعد التوثيق عند استخدامها في الهوامش أو عند جمعها في قائمة المصادر والمراجع وفقا للقواعد التالية:

أولا: المصادر:

تشمل المصادر في مجال الدراسات القانونية كل من القرآن والسنة النبوية الشريفة، ثم القوانين الوضعية وهي كافة النصوص التشريعية بمختلف درجاتها، ويتم توثيقها في قائمة المراجع ضمن هرم متدرج من الأعلى إلى الأسفل، وفقا لقوتها القانونية، ثم على أساس تاريخي حتى نصل إلى نهاية قائمة الوثائق القانونية، كما تشمل أيضا الأحكام والقرارات القضائية الصادرة من الجهات القضائية العليا في البلاد أو حتى المحاكم الدنيا أو الاستئنافية.

وتندرج هذه القواعد القانونية والأحكام القضائية بعد القرآن والسنة وفقا للترتيب التالي بحسب قوتها القانونية:

- المواثيق.
- الدساتير.
- المعاهدات والاتفاقيات الدولية.
- القوانين العضوية.
- القوانين.
- أنظمة داخلية للهيئات العليا في البلاد.
- مراسيم تنظيمية.
- مراسيم تنفيذية.
- قرارات وزارية.

- قرارات ولائية.
- قرارات بلدية.
- أحكام قضائية (قرارات صادرة عن المحكمة العليا، أو مجلس الدولة، ثم قرارات استئنافية، ثم أحكام ابتدائية صادرة عن هيئات القضاء العادي أو هيئات القضاء الإداري.

ويتم توثيقها وفقا للقواعد التالية:

1- ذكر نوع الوثيقة.

2- رقم الوثيقة وتاريخ صدورها.

3- محتوى الوثيقة.

4- رقم الجريدة الرسمية وتاريخ صدورها.

5- رقم المادة.

ثانيا: المؤلفات:

وتشمل كل المؤلفات أي الكتب التي استعان بها الباحث في إتمام بحثه واستعملها بشكل مباشر، سواء كانت عامة أو متخصصة وعلى العموم فإن هذا التقسيم لا يبرز في الهوامش ولكن يستخدم عند إعادة الترتيب في قائمة المراجع، ويتم توثيقها باحترام الخطوات التالية:

1- اسم ولقب المؤلف، وقد يعتمد العكس المهم أن يحترم الباحث نفس الترتيب الذي بدأ به إلى نهاية بحثه، و يفصل بين بقية المعلومات بفاصلة (،) أو نقطتين (:).

2- عنوان الكتاب، وإذا كان للكتاب أجزاء يشار إلى رقم الجزء وعنوانه إذا ورد.

3- رقم الطبعة.

4- دار النشر.

5- بلد النشر.

6- تاريخ النشر.

7- الصفحة، ونقطة في آخر المطاف.

حالة تكرار الاستعمال:

- إذا كان استعمال غير متتالي:

- اسم ولقب المؤلف، المرجع السابق، ص.
- إذا كان استعمال متتالي نكتفي بالعبارة التالية وذكر الصفحة،" نفس المرجع، ص."

- في حالة فقدان معلومة من المعلومات السابق ذكرها نشير لها بالمختصر من الحرف الأول بين قوسين، على أن يتم عرض المقصود به في جدول المختصرات.
- حالة وجود مؤلفين، يذكر اسم ولقب كليهما مع احترام بقية البيانات، وفي حالة تعددهم لأكثر من اثنين نكتفي بذكر اسم ولقب المؤلف الأول حسب ما ورد ترتيبهم في واجهة الكتاب، والبقية نشير لهم بآخرين، مثال ذلك: فوزي غرايبية وآخرون، أساليب البحث العلمي والاجتماعي والإنسانية، دار الثقة، مكة المكرمة، 1982، ص 10.

ثالثا: الأبحاث والرسائل العلمية والأكاديمية المتخصصة:

هي الأبحاث المعدة لنيل درجات وألقاب وترتيبات علمية أكاديمية مثل: الدراسات العليا، الماجستير، الدكتوراه، بحوث الترقية الجامعية وغيرها...، ويتم توثيقها كما يلي:

1- اسم ولقب المؤلف.
2- عنوان البحث تحته سطر.
3- نوعية البحث أو الرسالة والهدف من إعداده.
4- بيان التخصص.
5- الكلية أو المعهد المقدم أمامه البحث.
6- الجامعة أو الأكاديمية المنتسب إليها.
7- تاريخ المناقشة، أو تاريخ النشر، ودار النشر.
8- الصفحة.

في حالة تكرار الاستخدام لمرة أخرى نتبع نفس القواعد السابق ذكرها في المؤلفات، مع ذكر نوع المرجع (الرسالة السابقة، نفس الرسالة).

رابعا: المقالات والدوريات العلمية:

وهي المقالات العلمية المنشورة في مجالات ودوريات علمية محكمة سواء وطنية أو دولية وتوثق باحترام القواعد التالية:

1- اسم ولقب المؤلف.

2- عنوان المقال بين قوسين.

3- اسم المجلة الصادر بها المقال تحته سطر.

4- رقم السنة، أو المجلد، رقم العدد.

5- تاريخ صدور المجلة.

6- رقم الصفحة.

مثال: د. عبد الله سليمان، (التدابير الاحترازية في قانون العقوبات الجزائري)، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والإدارية والسياسية والاقتصادية، المجلد 22، العدد الأول، الصادر بتاريخ مارس 1985، ص 224.

خامسا: المعاجم والقواميس:

ويستعين بها الباحث في إبراز المعاني اللغوية، وبتم توثيقها كما يلي:

- إذا كان المعجم أو القاموس من تأليف شخص أو عدة أشخاص فإنه يوثق بنفس طريقة توثيق المؤلفات، أما إذا كان من تأليف مجمع علمي أو هيئة علمية ولم يذكر مؤلفا بعينه، فيذكر عنوان القاموس أو المعجم، والجهة المعهود لها إصداره، دار النشر، بلد النشر، والصفحة.

سادسا: المداخلات العلمية:

وهي المداخلات المقدمة في ملتقيات وندوات ومؤتمرات وطنية أو دولية افتراضية أو حضورية منشورة أو غير منشورة، خاصة وأن هذه الأعمال العلمية تخضع للتحكيم العلمي، ويتم توثيقها كما يلي:

اسم ولقب المؤلف، عنوان المداخلة، نوع التظاهرة العلمية، عنوانها، الجهة المنظمة، الأيام المحددة للتظاهرة، والصفحة إن أمكن.

سابعا: المواقع الالكترونية"

يكتب كل ما يتعلق بنوع الوثيقة المرجعية المستعملة ثم الموقع كاملا، تاريخ الاطلاع على الموقع (اليوم، الشهر، السنة)، والتوقيت.

المبحث الثالث: الخاتمة:

يرى البعض أن خاتمة البحث العلمي من أصعب أقسام البحث، لأنها تحوي معلومات واضحة ومختصرة وشاملة لكل ما قدمته الدراسة لذلك فعلى الباحث وهو في آخر مرحلة من مراحل الكتابة ألا يوفر جهدا في الاهتمام بخاتمة بحثه، وذلك بأن يمنح لنفسه الوقت الكافي في التفكير وكتابة الخاتمة.

وتأتي خاتمة البحث العلمي في القسم الأخير من الدراسة قبل قسم المراجع، وفيها يعرض الباحث باختصار ووضوح كل التفاصيل والأفكار والنتائج الجوهرية التي وصل إليها من خلال دراسته.

أولا: تعريف الخاتمة:

الخاتمة هي مجموعة من العبارات الختامية التي يستخدمها الباحث لإنهاء الحديث عن موضوع بحثه، وتتضمن المعلومات التي تناولها الباحث في المتن بشكل مختصر، كما تتضمن الخلاصة والهدف من عرض البحث.

ثانيا: أهمية الخاتمة في البحث العلمي:

تكمن أهمية الخاتمة بعد إتمام أي عملية بحثية فيما يلي:

- قدرة الباحث في التحكم في الكم الهائل من المعلومات التي سبق سردها في المتن، من خلال عرض الأهم منها بعد مرحلة طويلة من جمع المعلومات وتحليلها وتوثيقها منهجيا.
- أن الباحث حين تقديمه لأهم توصياته ومقترحاته يمكن القارئ أن يتبعها من أجل بحث علمي جديد، على اعتبار أن هذه المقترحات تعد نقطة انطلاق للعديد من الأبحاث الأخرى الجديدة للوصول إلى اكتشاف معلومات وحقائق جديدة.

ثالثا: محتويات الخاتمة:

حتى تكون الخاتمة متضمنة لكافة عناصرها وجب أن تحتوي على ما يلي:

1- إعادة صياغة موضوع البحث: وذلك بتقديم عرض موجز عن محتوى موضوع البحث مع التطرق لأهميته، وتجدر الإشارة إلى أن لا يطيل الباحث في عرض هذا العنصر، بل يقدم أهم الأفكار الواردة فيه.

2- إعادة كتابة مشكلة البحث: ويمكن للباحث الإشارة مرة أخرى لإشكالية البحث، ولكن دون أن يعيد نفس الصياغة الواردة في المقدمة.

3- ذكر أهم النتائج المتوصل إليها، وفيها يقوم الباحث بعرض أهم النتائج المتوصل إليها من خلال إبراز نقاط القوة ونقاط الضعف التي عالجها في موضوع البحث، وذلك بإبرازهم الإيجابيات والسلبيات.

4- تقديم التوصيات والمقترحات: وهي آخر عنصر في الخاتمة بحيث يكون أمام الباحث كآخر عمل علمي في بحثه أن يضع مجموعة من التوصيات التي يستفاد منها إما بتنبيهها أو أخذها كمنطلق لدراسات أخرى.